الإرهاب المائي في إفريقيا

د. محمد فؤاد رشوان

باحث في الشؤون السياسية الإفريقية - ومتخصص في قضايا المياه ونزاعات الأنهار الدولية - مصر

لعبت المياه دوماً - ولا تزال - دَوراً محورياً في حياة المجتمعات البشرية، فالماء هو أصل الحياة، وهو المصدر الرئيسي لتحقيق الرفاهية للإنسان على جميع المستويات، سواء في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي، أو توليد الطاقة الكهربائية.

ومع تزايد ندرة المياه، نتيجةً للتغيرات البيئية، فضلاً عن التزايد المضطرد في السكان، وزيادة الاستخدامات الصناعية والزراعية للمياه، لذا فقد حاولت كلّ الدول تحقيق الأمن المائي لمجتمعاتها، عن طريق توفير الموارد المائية بالكميات والجودة اللازمة لاستمرار التقدم، والسيطرة على جميع مواردها، بل وعملت على تنمية تلك الموارد بشتى الطرق، منها من استخدم الوسائل والأساليب القانونية، عبر تحقيق التعاون مع باقي الدول وإدارتها بشكلٍ متكامل يحقق الرفاهية للجميع، ومنها من عمل على تنمية مواردها المائية

ضاربةً عــرض الحائط بالقوانين والمعاهدات الدولية، وقد أثبتت كلّ التجارب الســابقة فشــل تلك الدولة في تحقيق تنميةٍ مســتدامة، نظراً لما تتعرض له من تهديدٍ مســتمر باستمرار سيطرتها على تلك الموارد المائية.

ونظــراً لأهمية المــوارد المائية في حياة الشــعوب واســتقرارها، فقد أصبحت هدفاً ســهل المنال للعمليات الإرهابية، خاصةً أنّ العبــث بالمقدرات المائية للدول، من تلويثٍ متعمّد أو تقليلٍ لحصتها من الموارد المائية أو تدميرٍ للبنيةً التحتية المائيةً، من شــأنه أن يزعزع استقرار أعتى القــوى العالمية، فضــلاً عما تخلّفه مــن ضحايا بالآلاف والملايين لا تستطيع أيّ عمليات نوعية أخرى تحقيقها، كما أنها تمثّل ضغوطاً متزايــدةً على الأنظمة من أجل الرضوخ والاستجابة لمطالب الجماعات أو الدول التي تهدد أو تقوم بالعمل الإرهابي.

ومع تزايد العمليات الإرهابية المتعلقة بالموارد المائية، وتزايد التســاؤل واللغط حــول تحديد مفهــوم «الإرهاب المائي»، حتى يتســنّى للدول مقاومته، والتخفيف من حدّة آثاره على الدول والجماعات، تســعى هذه الدراسة للإجابة عنه من خلال: اســتيضاح مفهوم الإرهاب المائي، وتحديد صوره وأشــكاله المختلفة، وأخيراً توضيح الآثار المحتملة للإرهــاب المائي، ســواء علــى المســتوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي.

أولاً: مفهوم الإرهاب المائي:

يمثّل الاتفاق حول تعريفٍ محدّد لـ«الإرهاب» إشكاليةً للمتخصصيــن في مجال العلوم الاجتماعية بصفةٍ عامّة، نظراً لتعدد التعريفات والدراســات التــي تتناول مفهوم الإرهاب، كلٌ حســب مدركاته وثقافته ورؤاه بشكلٍ عام، وقــد تعددت جهود وضع تعريفٍ محــددٍ للإرهاب، منها ما قامت بــه الأمــم المتحدة التي أصــدرت نحو ١٩ اتفاقيــةً وإعلاناً دوليّاً حول الإرهــاب، لكنها لم تتوصل إلى تعريف ماهيته بســبب اختــلاف المصالح الدولية، والتفسيرات والتأويلات الخاصّة بذلك، وهو ما أدى إلى زيــادة الالتباس حول مفهوم الإرهاب حتى الآن، وهذا ما رصده الباحث أليكس شميد Alex Schmid في كتابه Political Terrorism، مــن وجود نحو ١٠٩ تعريفات لمصطلح الإرهــاب، تنطلق جميعها من خلفياتٍ ومصالح

ترَك التقسيم الاستعماري للدول الإفريقية أكبر عددٍ من الدول المتشاطئة على الأنهار الدولية، وهو ما يجعل التنافس على الموارد المائية عنواناً للمرحلة القادمة

سياسية متعارضة[١].

وهــذا الأمر ذاته ينطبق على مفهوم «الإرهاب المائي»، باعتباره أحد أشكال الإرهاب، من حيث الالتباس في مفهومه نتيجةً لتعدد التعريفات المتعلقة به.

ومن أبرز تلك التعريفات:

تعريف مكتب التحقيقــات الفيدرالي الأمريكي، الذي عــرّف الإرهاب المائي بأنه: «الاســتخدام غيــر القانوني للقوة أو العنف ضدّ الأشــخاص أو الممتلكات، لترهيبهم، أو إكراه الحكومة والســكان المدنيّين، من أجل تحقيق أهدافٍ سياسية أو اجتماعية».

وهناك تعريفٌ آخر يعتبر الإرهاب المائي هو: «كلّ فعلٍ غيــر قانوني ضدّ الموارد أو النُّظــم البيئية لإلحاق الضرر بالأفراد، أو حرمان الســكان من المزايــا والفوائد البيئية، لأسبابٍ سياسية أو اجتماعية»[٢].

وبالنظــر إلى هذَيْــن التعريفَيْن يمكن القــول بأنّ كلّاً منهما قد ركز بشكلٍ رئيسي على الدوافع الرئيسية لمرتكبي العمل الإرهابــي، وبصفةٍ خاصّة على الدوافع السياســية والاجتماعيــة؛ في حين أنه من الممكــن أن يكون وراء تلك

(١) د. عبد الحسين شعبان، التطرف والإرهاب إشكاليات نظرية وتحديات علمية مع إشارة خاصة إلى العراق، مراصد (الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية– برنامج الدراسات الاستراتيجية– مكتبة الإسكندرية، العدد٤٢، ديسمبر ٢٠١٧م)، ص١٣.

(٢) Peter H. Gleick, Water And Terrorism, In Water Policy,(London, IWA Publishing, Vol.8, 2006), P.P.483-484.

الهجمـــات دوافع اقتصادية أو دوافع دينيـــة، أو غيرها من الدوافع الأخرى. وكذلك ركز كلٌّ منهما على مفهوم الأعمال العدائيـــة الموجهة ضدّ الدولة بشـــكلٍ عام؛ على الرغم من كون الفعل الإرهابي نفسه قد تقوم به دولٌ أو شركاتٌ متعددة الجنســـيات، ولا يُشـــترط أن تكون جماعـــات أو منظمات إرهابية فقط.

لذا؛ فمن الممكن أن يكون تعريف الإرهاب المائي- كما يراه الباحث-: «هو أيّ عملٍ أو ســـلوكٍ عدواني غير قانوني، ســـواء كان ماديّـــاً أو معنويّاً، يهدف لحرمان ســـكان إقليم معيّـــن أو دولة من مواردهم المائيـــة بذات الجودة والكمية، بشـــكلٍ يؤثر على كلّ مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ســـواء كان هذا السلوك صادراً عن أشخاص أو جماعات أو دول».

لذا؛ فإنّ أيّ تهديدٍ بإغراق المناطق، أو غلق الســـدود وحبس المياه عن مناطق أخرى أو المواطنين، أو اســـتخدام المياه لأغراضٍ اقتصادية بغضّ النظر عن حياة المواطنين، أو التعرض للمنشآت المائية بقصد الإضرار بها عسكريّاً أو سياسيّاً أو حياتيّاً، يُعدّ من قبيل الإرهاب المائي.

ثانياً: صور الإرهاب المائي:

تتعـــدد الصور التي يمكن أن تُعدّ إرهابـــاً مائيّاً؛ منها: تدمير البنية التحتية المتعمّد من قِبَل الجماعات الإرهابية، أو من قِبَل بعض الأنظمة خلال الاحتجاجات التي تشـــهدها البـــلاد، أو القيام بتلويث متعمّد للموارد المائية، أو ما تقوم به المنظمات المالية الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، من خلال الســـيطرة على المـــوارد المائية عبر دفع البلدان الناميـــة لخصخصة الموارد المائية بها، وأخيراً ما يمكن أن تقـــوم به دول المنابع عبر قطع إمـــدادات المياه؛ عن طريق إقامة سدود أو قناطر، أو تحويل للمجاري المائية دون النظر للحقوق التاريخية المكتســـبة أو حقوق الاستخدام المنصف والمعقول، وهو ما سيتمّ عرضه فيما يلي:

١- تدمير البنية التحتية أو خطوط إمدادات المياه أو التلوث المتعمد للموارد المائية:

تعتبر البنية التحتية للموارد المائية عاملاً جوهريّاً من أجل توفير الموارد المائية بالشكل اللازم لتحقيق الرفاهية الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة، وتشـــمل تلك البنية الســـدود والخزانات والقناطر وكلّ وســـائل توصيـــل المياه الصالحة للاســـتخدامات المتعددة، كذلـــك محطات تنقيـــة المياه ومعالجتها وأنابيب توصيل المياه والقنوات وغيرها.

ونظـــراً لأهمية تلك الشـــبكة؛ فهي عرضـــة للعمليات الإرهابية بشـــكلٍ متعمّد، وقد كانت هدفاً عسكريّاً وسياسيّاً منذ آلاف الســـنين، فهي من ناحية تُظهر ضعف ســـيطرة الدولة على توفير الاحتياجات الأساسية لشعوبها حال تدمير أيٍّ من تلك المنشآت الحيوية، وكذلك تشكّل ضغطاً متزايداً على الأنظمة الحاكمة نتيجةً لتعرض شـــعوبهم للهلاك حال فقدانهم مصادر المياه اللازمة لهم، وهو ما قد يتســـبّب في اضطرابات اجتماعية، أو فوضى، حال تعرض تلك المنشآت إلى هجوم إرهابي عليها[١].

ويعودُ تســـجيل أول هجوم على شبكات المياه منذ أكثر من ٤٥٠٠ عـــام، عندما قام أورلاما Urlama ملك لاجاش Lagash، خلال الفتـــرة من ٢٤٥٠ حتى ٢٤٠٠ قبل الميلاد، بتحويل قنوات المياه إلـــى المناطق الحدودية لحرمان مدن مدينـــة «أوما Umma» ، والســـيطرة عليها بالكامل بعدما شـــارف ســـكانها على الهلاك، ثم تلا ذلك قيام ابنه بقطع إمدادات المياه عن مدينة جيرسو Girsu في مدينة «أوما» أيضاً، وتُعـــدّ تلك الواقعة هي أول حـــوادث قطع إمدادات المياه التي ســـجلها التاريخ من أجل السيطرة على المناطق المجاورة[٢].

وشـــهدت القارة الإفريقيـــة واحدةً من أبشـــع جرائم الإبادة الجماعية في التاريخ الحديث، والتي قامت بها قوات الاستعمار الألماني عام ١٩٠٤م ضدّ سكان جماعة الهيريرو Herero، في جنوب غـــرب إفريقيا (ناميبيا حالياً)، والتي كانت تُعـــدّ واحدةً من أكبر الجماعات الموجودة في إفريقيا فـــي ذلك الوقت، ولكن نتيجةً لحصار الألمان لهم لإجبارهم على العمل في المناجم لخدمـــة مصالحهم، ولوقف عملية المقاومـــة في تلك المنطقة، فقـــد حاصروهم، ما أدى إلى

(١) Odhiambo E.O.S, Maito L.T,(Etal.),Vulnerability Of Water Infrastructure To Terrorism , In Asian Journal Of Natural & Applied Sciences, (Oyama, Leena And Luna International,Vol.2, No. 1, March 2013), P.51.

(٢) B. Gurugnanam ,Essentials Of Hydrogeology, (New Delhi, New India Publishing Agency, 2009), P.194.

إبادة أكثر من ١٠٠٠٠٠ شخص نتيجة الجفاف والتجويع، كما قاموا بتسميم آبار المياه الصحراوية، حتى فقدت تلك الجماعة أكثر من ٨٠٪ من قوام شعبها[١].

وبالطريقة نفسها استخدمت القوات الألمانية استراتيجية «تسميم آبار المياه» في منطقة جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا حاليًا)، لمواجهة محاولة اتحاد جنوب إفريقيا لاحتلال المنطقة، خلال الحرب التي دارت بينهما خلال عامَي ١٩١٤-١٩١٥م، والتي رأى خلالها القادة الألمان أنهم يمكنهم السيطرة على مجريات الحرب من خلال تبني استراتيجيات حرب العصابات، وتجنب القوات الألمانية المعارك الضارية من خلال الاعتماد على استراتيجية أخرى، وهي تجفيف الآبار وتسميمها عبر استخدام مادة «الزرنيخ» السامة في أكثر من ستة آبار في منطقة سواكوبموند وساندفونتين، حيث وجدت قوات جيش الدفاع في اتحاد جنوب إفريقيا أنّ آبار المياه غير صالحة للشرب ولا الاستخدام الآدمي، لذا فقد قامت قوات جنوب إفريقيا للتخلص من ذلك المأزق بجعل الأسرى الألمان يشربون أولاً من كلّ تلك الآبار، للتأكد من مدى صلاحية تلك المياه للشرب من عدمها، وهو الأمر الذي يتعارض مع اتفاقية لاهاي، والتي تحظر في مادتها ٢٣ استخدام أيّ مواد سامة خلال الحروب[٢].

وفي سياقٍ آخر؛ قد يُعتبر الإرهاب المائي عبارة عن تعدي دول على المنشآت المائية لدولة أخرى، ولعل المثال الأبرز في ذلك، الذي شهدته قارة إفريقيا، هو ما قامت به القوات الأنجولية الكوبية على سدّ كاليك، حيث تمّ التوصل في عام ١٩٦٩م إلى اتفاقٍ ثالث بين اتحاد جنوب إفريقيا والبرتغال بشأن عدة مشاريع على نهر كونين، ويتضمّن إنشاء عدة سدود لتوفير متطلبات توليد الكهرباء ومحطة لتوليد الكهرباء بطاقة ٢٤٠ ميجاوات، وإنشاء محطة لضخ المياه من أجل أغراض الري، وتمّ إنشاء اللجنة الدائمة الفنية المشتركة Permanent Joint Technical Commission (PJTC) والتي لا تزال تعمل حتى اليوم.

ومع اندلاع الحرب الأهلية في أنجولا، عام ١٩٧٥م، تمّ توقف مشروع سدّ كاليك، ولم تكتمل مشروعات توليد الطاقة الكهربائية المقدرة بسبب رفض الحكومة الأنجولية تشغيل المشروع، وفي عام ١٩٨٨م شنّت القوات الكوبية الأنجولية هجوماً على سدّ كاليك في البداية عن طريق البر، ثم واصلت الهجوم عن طريق الجو، مما ألحق أضراراً بالغةً على جدار السدّ، وتمّ قطع توليد الكهرباء من السد، وعقدت جنوب إفريقيا جولةً طويلةً من المفاوضات مع حكومة أنجولا من أجل تسوية هذا النزاع، وأوضحت أهمية هذا المشروع وأثره على المناطق التي تعاني الجفاف في جنوب إفريقيا، وكان ردّ فعل الجانب الأنجولي إيجابيًّا للغاية، وتعهدت بعدم قطع المياه والكهرباء، وعلى الرغم من ذلك عادت أنجولا للهجوم مرّةً أخرى، وذلك بسبب ضغوط الجانب الكوبي لإلحاق الضرر بجنوب إفريقيا[٣].

أما في موزمبيق؛ فقد قامت البرتغال بإنشاء سدّ كاهورا باسا على نهر الزامبيزي، أحد أكبر الأنهار في منطقة الجنوب الإفريقي، من أجل توليد الطاقة الكهربائية، بتكلفة قُدّرت، في عام ١٩٦٥م، بقرابة ٥١٥ مليون دولار أمريكي، وقد وعدت البرتغال جنوب إفريقيا بتصدير أغلب الطاقة الكهربائية الناتجة عن السدّ إليها، من أجل توفير الكهرباء إلى مناجم جنوب إفريقيا، وتمّ توقيع الاتفاقية بينهما في عام ١٩٦٩م، والتي رأت المقاومة في موزمبيق أنّ هذا الاتفاق ما هو إلا اتفاقٌ من أجل سيطرة النظام العنصري في جنوب إفريقيا على ثروات دولة موزمبيق والاستيلاء على مواردها.

وعقب استقلال موزمبيق؛ حاولت جنوب إفريقيا بسط

(١) Amy M. Rivera, Did The German Actions In Constitute 1908-The Herero Rebellion Of 1904 Genocide?, Master, (Colorado, Faculty Of The U.S. Army Command And General Staff College, 2012), P.P.8-10.

(٢) Evert Kleynhans, A Critical Analysis Of The Impact Of Water On The South African -Campaign In German South West Africa, 1914 In Historia, (Durban, Historical Association ,1915 Of South Africa, Vol.61, No.2 , 2016), P.P.17-18.

(٣) Richard Meissner, Hydropolitical Hotspots In Southern Africa: The Case Of The Kunene River In Water For Peace In The Middle East And Southern Africa, (Hague: Green Cross International, 2nd World Water Forum, 20 March, 2000), P.149.

نفوذها على سـدّ كاهورا باسـا وخطوطها الكهربائية، ومع بداية عام ١٩٨٠م أطلقت بريتوريا حملةً عسكرية واقتصادية مسـتمرة لزعزعة اسـتقرار موزمبيق، خاصّةً بعد سيطرة موزمبيق على خطوط الكهرباء في السـدّ ومنعها للكهرباء اللازمـة لجنوب إفريقيـا، مما دفع مقاتلـي حركة التمرد الموزمبيقية (المدعومة من قِبَل جنوب إفريقيا) إلى الاعتداء بشكلٍ متكرر على خطوط الكهرباء التابعة للسدّ، الأمر الذي أدى إلى حدوث شلل لمشروع الكهرباء، وترويع مئات الآلف من الفلاحين الذين يعيشون بالقرب من نهر زامبيزي.

وعلـى الرغم من انتهاء تلك الحملـة في عام ١٩٩٢م، ووصول حزب المؤتمر الوطني الإفريقي إلى السـلطة بعد عامَيْـن، رفضت حكومـة جنوب إفريقيا إعـادة التفاوض على أسـعار الكهرباء التي فرضتها القوى الاستعمارية على موزمبيـق. ظلّ ذلك الوضع سـائداً حتى عام ٢٠٠٧م، حتى وافقت جنوب إفريقيا على زيادة أسـعار الطاقة المولدة من السدّ، واسـتطاعت موزمبيق فرض سـيطرتها على السدّ بشكلٍ تامّ[١].

بينما يتضمّن الشـكل التقليدي للإرهاب المائي: قيام بعض الجماعـات الإرهابية بهجماتٍ علـى البنية التحتية، على وجه التحديد السدود وخطوط إمدادت المياه وخطول الأنابيب، ومن أبرز تلك الهجمات استهداف سدّ هيدروليكي كبير على نهرٍ رئيسـي أو نظام إمـدادات المياه في مدينة كبيرة، وهو ما قد يؤدي إلى تعريض حياة الآلاف من السكان إلى الخطر، بالإضافة إلى العديد من الأخطار الأخرى، مثل قطع التيار الكهربائي ومـا ينجم عنه من توقفٍ تامٍّ للإنتاج والنشاط الصناعي.

ففي عام ٢٠١٤م؛ عقب خسارة حركة شباب المجاهدين في الصومال العديد من المدن التي سـيطرت عليها قوات الاتحـاد الإفريقي والقـوات الصومالية، غيّـرت الجماعة الإرهابيـة تكتيكاتها لإثبات قوتها ووجودها المسـتمر في المنطقة، فقامت بقطع إمدادات المياه عن المدن التي كانت تحتلها سابقاً، واضطر سكان هذه المدن إلى جلب المياه من المدن المجاورة، إلا أنّ الحركة منعت أي شخصٍ يعيش على الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة من الدخول، مما أدى إلى فقدان السكان الثقة في قدرة الحكومة على توفير الأمن بالشكل الكافي لهم[٢].

ومن الأشـكال التقليدية أيضـاً للإرهاب المائي: قيام بعض الأنظمة بقطع إمدادات المياه عن مناطق الاضطرابات الداخلية، حيث شهدت ليبيا خلال ثورة ٢٠١١م ضدّ العقيد معمر القذافي سـيطرة القـوات الموالية لـه على مراكز عمليات المياه وإمداداتها، حيث تمّ قطع المياه بالكامل عن مدينة طرابلس من خلال التحكم في النهر الصناعي العظيم في ليبيا، وهو نظامٌ من المضخات والأنابيب والقنوات التي تجلب المياه من الطبقات الصخريـة البعيدة إلى طرابلس والمدن الأخرى، وظلّ نصف سكان طرابلس على الأقلّ بدون مياه صالحة للشرب، الأمر الذي دفع الأمم المتحدة والبلدان المجاورة إلى إرسـال سـفن صهاريج محملة بمياه الشرب لنقلها عبر المدن الساحلية[٣].

ثانياً: خصخصة المياه والإرهاب المائي:

أصبح الاتجاه العالمي متسارعاً نحو نقل وتوزيع الإنتاج وإدارة خدمات المياه من القطاع العام إلى القطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلى تحويل المياه إلى «سلعة» قابلة للتداول، ونتيجةً لسوء تنفيذ تلك السياسات والفساد في الدول النامية؛ أدى ذلك إلى حرمان فئات المجتمع المهمشـة والفقيرة من حقهم في الحصول على المياه النظيفة الصالحة للاستخدام الآدمي، وهذه السياسات بالطبع تتجاهل احتياجات الفقراء، ونظراً لضعف الرقابة في هـذه البلدان النامية الذي يؤدي إلى ارتفاعٍ كبير في أسعار المياه، وسحب المياه للاستخدام

(١) Allen Isaacman And Barbara Isaacman, Cahora Bassa : Extending South Africa 'S Tentacles Of Empire, (Paper Presented To Agrarian Seminar, Yale University, 20 7-September 2013), P.P.5.

(٢) Jennifer Veilleux & Shlomi Dinar, New Global Analysis Finds Water-Related Terrorism Is On The Rise, 8 May 2018 At: Https://Www.Newsecuritybeat.Org/2018/05/Global-Analysis-Finds-Water-Related-Terrorism-Rise/

(٣) Peter H. Gleick And Matthew Heberger, Water And Conflict Events, Trends, And Analysis (2011–2012), In Water Brief 3, (Sirlanka, International Water Management Institute ,Vol.8 ., 2010), P.164

الصناعي على حساب الاستخدامات الحياتية الأخرى، فإنّ هذا الأمر يؤدي إلى الاضطرابات الاجتماعية العنيفة والنزاع حول موارد المياه[١].

وعلى الرغم من إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، في عام ٢٠١٠م، بحق الإنسان في مياه الشرب النظيفة، ودعوتها للدول والمنظمات الدولية إلى توفير مياه الشرب الآمنة والنظيفة بشكلٍ يناسب الجميع، فإنّ قرابة المليون شخص حول العالم لا يمكنهم الحصول على المياه الصالحة للشرب، ويموت أكثر من مليون شخصٍ حول العالم بسبب تلوث المياه والأمراض المرتبطة بها، وهو عددٌ ضخم مقارنةً بضحايا الحروب في العالم[٢].

(١) المثال الأوضح والأكثر شهرة في الصراع حول خصخصة المياه: هو قضية كوتشابامبا في بوليفيا، التي تقع في منتصف المنطقة الصحراوية، مما يجعل الوصول للمياه مورداً مهماً وثميناً، وفي عام ١٩٩٩م أوصى البنك الدولي بضرورة خصخصة المياه في منطقة كوتشابامبا من أجل تخفيف عبء الديون على بوليفيا، التي كانت تقدّر بـ٦٠٠ مليون دولار، وقامت الحكومة بالتنازل لشركة بكتل الأمريكية عن حقها في إدارة المياه في المنطقة، والتي يقع مقرها في سان فرانسسكو، وأقر البرلمان البوليفي هذه الإجراءات، وألغى الدعم على المياه في المنطقة استجابةً لتوصية البنك الدولي، ووصلت فاتورة المياه إلى ٢٠ دولاراً شهرياً، مع العلم بأنّ الحد الأدنى للأجور هو أقلّ من ١٠٠ دولار، مما اضطر الأهالي إلى المفاضلة بين الماء أو الغذاء، وفي عام ٢٠٠٠م قامت ثورة شعبية في بوليفيا خرج فيها الملايين من الشعب من أجل المطالبة بإلغاء خصخصة المياه وعودة الدعم عليها مرّةً أخرى، ونتيجةً لذلك اضطرت الحكومة البوليفية إلى إلغاء عقود شركات المياه، وفي عام ٢٠٠١م رفعت شركة بكتل دعوى تعويض على الحكومة البوليفية لعدم إتمام التعاقد، وعرض النزاع على الهيئة الدولية لتسوية نزاعات الاستثمار (ICSID)... انظر بهذا الصدد في:

- Mohammed H.K. Al-Essawi And Elijah M. Ntuli, "Accentuating River Border Conflicts And Water Privatization: The Southern African Development Community", In Journal Of Applied Sciences,(Hubei: Asian Network For Scientific Information, Vol. 7, Issue 4, 2007), PP.536-538.

وانظر أيضاً: Dustin Van Overbeke, Water Privatization Conflicts, At: - Http://Academic.Evergreen.Edu/G/Grossmaz/VANOVEDR

(٢) Annie Lehman-Ludwig, Opening The Floodgates: Water Security And Terror At: 3November 2017: Http://Www.Brownpoliticalreview.Org/2017/11/Opening-Floodgates-Water-Security-Terror/

وقد عانت الدول الإفريقية من تبعات الفقر والديون، حيث لا تزال أكثر من ٢٥ دولةً إفريقيةً تعاني من الديون وأعبائها من قِبَل صندوق النقد والبنك الدوليَّيْن التي لا يمكنها تحملها، وفي عام ١٩٩٢م بلغت نسبة تلك الأعباء على الدول ٢٠٠٪ من قيمة صادراتها، وبلغ إجمالي قيمة خدمات الدين حوالي ١٠٠٠٪ في بعض الدول، مثل السودان والصومال وموزمبيق.

وقدّم صندوق النقد والبنك الدوليَّيْن شروطاً لتخفيف عبء الدين على تلك البلدان، منها خصخصة المياه من أجل إعادة جدولة الديون المتراكمة عليها، الأمر الذي سيؤدي بالبلدان الإفريقية النامية والفقيرة للانهيار، فقد عرض البنك الدولي شرطاً على تنزانيا، للحصول على قرض مع تخفيف عبء الدين، أن تقوم بخصخصة شركات المياه والصرف الصحي، من خلال نقل إدارة المياه لشركات خاصّة[٣]، الأمر الذي يمثّل احتلالاً جديداً للقارة الإفريقية، وسيدفع بالبلدان الإفريقية الفقيرة إلى حدّ الانهيار والصراعات والحروب الأهلية، بالإضافة إلى النزاع على موارد المياه مع الدول المجاورة، وبالتالي تدخل المنطقة في حلقة مفرغة من الصراعات والحروب، تحول دون تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[٤].

شروط البنك الدولي وخصخصة المياه في تنزانيا:

فعلى سبيل المثال: تنزانيا، المثقلة بالديون للبنك الدولي والبنوك الغربية، استجابت لتوجيهات صندوق النقد الدولي بإعطاء عقود شركات المياه إلى شركات خاصة، وكذلك إلغاء الدعم على المياه من أجل الحصول على قرضٍ قيمته ١٤٥ مليون دولار، لرفع كفاءة البنية التحتية ومشروعات المياه، وفي ٣١ مايو ٢٠٠٢م قدّم بنك الاستثمار الإفريقي قرضاً بقيمة ٤٧ مليون دولار من أجل تمويل

(٣)

(٤) Hydropolitics And Geopolitics: Transforming Conflict And Reshaping Cooperation In Africa, In Africa Notes, November/December 2004, PP.5-6.

مشـــروعات إمداد المياه والصرف الصحي في دار السلام، علـــى أن يتمّ تغطية باقي القرض مـــن البنك الدولي، وبنك الاســـتثمار الأوروبي، والوكالة الفرنســـية للتنمية، من أجل تحسين إمكانية الوصول للمياه الصالحة للشرب دون تحمّل السكان لأعباء إضافية، وهو ما سيُسهم في الحدّ من الفقر، وتحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وبالتالي الحدّ من انتشار الأمراض التي تنقلها المياه الملوثة.

فيما تـــرى المعارضة فـــي تنزانيا أنّ شـــروط البنك الدولي لتحســـين مرفق المياه من أجل إيجاد مشـــترٍ يخدم أهداف الشـــركات متعددة الجنسيات، خاصّةً عقب فضيحة خصخصة شـــركة كهرباء تنزانيا، التي تمّ بيعها إلى شـــركة صغيـــرة جداً في جنوب إفريقيا لا تتمتـــع بأي كفاءة لإدارة شـــبكة الكهرباء في تنزانيا، وبعدما أُثير النقاش عن فساد تلـــك الصفقة رفض البرلمان الكشـــف عن تفاصيل العقد؛ على أن تستمر الخصخصة سرّاً.

ومـــن الجدير بالذكـــر: أنّ البنك الدولـــي يصرّ على خصخصـــة قطاع المياه في تنزانيـــا، مقابل إدراجها ضمن مبـــادرة البلدان المثقلـــة بالديون، من أجـــل تخفيف عبء الديون على تنزانيا، وذلك عقب إجراء الإصلاحات البنيوية، بما في ذلك خصخصة إمدادات المياه[١].

تقييم عملية خصخصة المياه:

قبل عام ١٩٩٠م لم تكن قارة إفريقيا تعرف «خصخصة المياه»، حيث لم يوجد سوى عددٍ محدود من شركات المياه الخاصّة في إفريقيا، إلا أنّ الأمر تطور بشكلٍ كبيرٍ جداً في العقدَيْن الماضيَيْن، وأصبحت العديد من الشركات متعددة الجنسيات تســـيطر على إمدادت المياه في جنوب إفريقيا، الأمر الـــذي أدى إلى ظهور العديد مـــن الأمراض والأوبئة نتيجـــة نقص إمدادات المياه الصالحة للشـــرب، وأصبحت الأمراض التي تنقلها المياه هي الســـبب الثاني من أسباب الوفيـــات بين الأطفال، ونتيجةً لذلك فقد عانت دولة جنوب إفريقيـــا عام ٢٠٠٠م من أكبر وباءٍ تفشـــى بها، وهو مرض الكوليرا، نتيجةً لعدم وجود المياه الصالحة للشرب الكافية للســـكان، مما دفع الســـكان لموجةٍ مـــن الاحتجاجات في جوهانســـبرج ضدّ الحكومة، لعدم قدرتها على توفير المياه الصالحـــة للشـــرب، وراح ضحية تلـــك الاحتجاجات أربعة أشـــخاص نتيجة ارتفاع أسعار المياه بنسبة ١٥٪، مع توالي الزيادة، الأمر الذي يصعب معـــه وصول المياه إلى الفقراء في جنوب إفريقيا[٢].

ونعرض- فيمـــا يأتي- مثالَيْن من أجـــل تقييم عملية خصخصة المياه، باعتبارها أحدث أشـــكال الإرهاب المائي المنظم التي تعرّض حياة الشـــعوب للخطـــر والفناء نتيجةً للفساد المستشـــري في الدول الإفريقية، حيث يتمّ الترويج لعمليـــة الخصخصة علـــى أنها الحلّ الأمثـــل للقضاء على مشـــاكل قطاع المياه، إلا أنّ الممارسة العملية لها قد أثبتت عكس ذلك تماماً، من خلال دراسة العديد من التجارب في إفريقيا جنوب الصحراء.

١- خصخصة المياه في غانا:

ومثلاً: أدت خصخصة المياه في غانا إلى زيادة رســـوم المياه في العاصمة الغانية (أكرا) بنســـبة ٩٥٪ من سعرها، ومن المتوقع أن تزيد بنسبة ٣٠٠٪، وهو ما سيؤدي إلى عدم إمكانية حصول ٣٥٪ من السكان على المياه النظيفة.

وقـــد مرّت عملية الخصخصة فـــي غانا بعدة مراحل، منها إنشـــاء لجنة استشارية ١٩٩٦م، ثم إعادة هيكلة الأمانة العامة لقطاع المياه في عام ١٩٩٧م، للإشـــراف على عملية الخصخصة، وتمّ عمل الدراســـات الخاصّة والتنســـيق مع الشركات الراغبة في الاســـتثمار في مجال المياه في غانا عام ٢٠٠٠م، وبحلول عام ٢٠٠٣م تمّ توقيع عقد الخصخصة مع الشركة، مع إعطائها كلّ الامتيازات التي تمكّنها من إتمام عملها، منها إلغاء التعريفة الجمركية على المواد اللازمة في مشروع المياه[٣].

---

(١) Wole Akande, Water Privatization In Africa At: Https://Www.Globalpolicy.Org/Component/Content/Html.44511/Article/211

(٢) Barry Mason And Chris Talbot, What Water Privatization Means For Africa, 7 September 2002 At: Http://Www.Wsws.Org/Articles/2002/Sep2002/Wate-S07.Shtml

(٣) Henry Wonder Doe, «Assessing The Challenges Of Water Supply In Urban Ghana: The Case Of North Teshie», Master, (Stockholm: Royal Institute Of Technology (KTH), 2007), PP.33-34.

٢- حالة غينيا في خصخصة المياه:

تمثّل غينيا حالــةً خاصّةً بالنســبة لعملية خصخصة المياه، حيث قامت شــركة ساور Saur الفرنسية بالحصول على عقد اســتغلال إمدادات المياه في غينيا لمدة عشــر سنوات، وقامت بهيكلة قطاع المياه بشكلٍ كبير، حيث قامت بتســريح العديد مــن العاملين بمرفق المِيــاه، وغيرها من الإجراءات من أجل تعظيم أرباحها، كما قامت برفع الأسعار بشــكلٍ غير مسبوق، فقد كان سعر المتر المكعب من المياه ما يعــادل ١٢, ٠ دولار، ومع بدأ عملية الخصخصة كان من المتوقع أن يرتفع إلى ٧٦, ٠ دولار، إلا أنّ السعر قد قفز إلى ٨٣, ٠ دولار أمريكي لكلّ مترٍ مكعب، وهو سعرٌ يعادل- إن لم يكن يفوق- دخل الفرد اليوميّ، وهو ما يدفع أغلب الســكان إلى شرب المياه غير الصالحة للاستخدام الآدمي، وقد نتج عن عملية الخصخصة في غينيا أنّ ٤٥٪ من الســكان ليس لديهم مياه صالحة للشــرب، وذلك في المناطق الحضرية، ترتفع تلك النســبة لتصل إلى أكثر مــن ٦٤٪ في المناطق الريفية، خاصةً أنّ أكثر من ٥٠٪ من السكان يعيش على أقلّ من دولارٍ واحدٍ يوميًّا.

وعقب انتهاء عقد الإيجــار؛ رفضت الحكومة الغينية تجديد ذلك العقد مرّةً أخرى إلا بعد تخفيض أســعار المياه مــن أجل تخفيف العبء على الســكان، وقامت بتوقيع عقد لمــدة عامٍ واحد فقط مع الشــركة؛ حتى يتــمّ الانتهاء من ترتيبــاتٍ مناقصة أكبر تتنافس فيها العديد من الشــركات من أجل تخفيض أسعار المياه، والتي شهدت ارتفاعاً غير مســبوق، هدد بقيام احتجاجاتٍ عارمة في البلاد من شأنها زعزعة استقرارها بالكامل[١].

ثالثاً: ممارسات دول المنابع بشأن دول المصب:

تُعدّ المياه أهمّ عنصرٍ حيوي تقوم عليه حياة الإنســان، كما أصبحت عنصــراً من عناصر قوة الــدول وازدهارها، وبــذات القدر تُعدّ أحد مصــادر التوتر، مما أدى إلى تزايد الاحتمالات بأن تكون الحروب القادمة- في العالم بأجمعه- هي حروبٌ من أجل المياه.

وقــد أصبح لندرة المياه العذبة تأثيــرٌ كبيرٌ على بقاء واستمرار تطوير مؤسســات الدول السياسية والاقتصادية، فعندمــا لا تتوافر الميــاه تتأثر باقي أنشــطة الدولة في المجــالات الصناعية والزراعية، الأمر الذي يؤثر- بشــكلٍ واضح- في الاســتقرار السياســي والأمني والعســكري، وبالتالي تتحول الموارد المائية إلى سياسةٍ عليا للدولة، ومن ثــمّ تلعب دَوراً محوريًّا في تشــكيل العلاقات الدولية نتيجةً لتزايد الضغوط على استخدامات المياه العذبة[٢].

ونتيجةً لشدة التنافس بين الدول على الموارد المائية؛ تســعى كلُّ دولةٍ إلى السيطرة على أكبر قدرٍ من المياه عبر إنشــاء الســدود والقناطر، وغيرها من المشروعات التي تمكّنها من السيطرة واستغلال المياه المتاحة بالشكل الأمثل، وهو ما قد يؤثر في حياة الشعوب الأخرى المشاطئة للنهر، خاصةً مع اعتماد أغلب دول المنابع على نظرية «الســيادة المطلقة» من أجل الســيطرة على المــوارد المائية، الأمر الذي يمثّل تهديداً خطيراً على حياة الشــعوب والجماعات الموجودة على طول النهر.

وتســعى دول المنابع في الآونة الأخيــرة إلى اعتبار المياه «سلعة اقتصادية» تُقدّر بثمن، وبذلك يمكنها تسعيرها وبيعها لــدول المصبّ دون التقيّد بمــا نصّت عليه قواعد القانــون الدولي من الحقــوق التاريخية المكتســبة لدول المصبّ، ومبدأ الاستخدام المنصف والمعقول، الذي نصّت عليه كلٌّ من قواعد هلســنكي واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية عام ١٩٩٧م. وفي أفضل الأحوال ســتقوم دول المنبــع ببيع ما يزيد عن الحقوق التاريخية المكتســبة لدول المصــبّ؛ مقابل مبالغ مالية قد تفــوق ميزانيات تلك الدول، وهو ما ســيزيد من تردي الأوضــاع الاقتصادية والاجتماعية لــدول المصبّ، وبشــكلٍ ســابقةً تفتح الباب على المزيد من التهديد لحياة

(١) Kate Bayliss, Water Privatization In SSA: Progress, Problems And Policy Implications, Paper Presented To The Development Studies Association Annual Conference, University Of Greenwich, 9th November 2002 (London, University Of Greenwich, 9 Nov. 2002), P.P.7-8.

(٢) Alex S. Wilner,» Fresh Water Scarcity And Hydro Political Conflict : Between The Science Of Fresh Water And The Politics Of Conflict « Journal Of Military And Strategic Studies, (Calgary: The Centre For Military And Strategic Studies,Vol.8, Issue 1, Fall, 2005), PP.5-7.

شعوب دول المصبّ[١].

ومن ناحية أخرى؛ يشكّل انخفاض جودة المياه تهديداً خطيراً على صحة الإنسان والحيوان والنبات، ويصبح- في كثيرٍ من الأحيان- مصدراً للنزاع بين أولئك الذين يسبّبون التلوث والمجموعات الأخرى المتأثرة به، كما يؤثر بشكلٍ متزايدٍ على سُبل العيش، الأمر الذي قد يدفع البلاد إلى حربٍ أهلية[٢].

إلى جانب ذلك؛ توجد مشاكل أخرى تتعلق بجودة المياه، مثل المستويات المفرطة من الأملاح الذائبة أو المواد الصلبة العالقة فيها، والتي قد تنتج عن تسرب المياه الجوفية المفرطة الملوحة إلى مصبات الأنهار، أو عدم كفاية المياه العذبة المتدفقة إلى تلك المصبّات.

فعلى سبيل المثال: خفضت السدود في جنوب إفريقيا جزءاً من تدفقات المياه العذبة إلى حوض نهر أنكوماتي في موزمبيق، وأدت إلى زيادة مستويات الملوحة فيها، مما أثر بالسلب على النظام البيئي، وألحق أضراراً بالقطاع الزراعي فيها، مما قد يؤدي إلى تهديد سُبل العيش لقطاعٍ كبير من السكان، الأمر الذي قد يدفع إلى تدهور العلاقات بين الدولتَيْن، ونشوب نزاعٍ بينهما[٣].

رابعاً: الآثار السياسية والاقتصادية للإرهاب المائي في إفريقيا:

بالنظر إلى الآثار المستقبلية التي يمكن أن يسببها الإرهاب المائي، خاصةً مع تزايد الهجمات على المنشآت المائية، ومع تزايد اعتماد السكان على المياه السطحية، فإنه يمكن للإرهاب المائي أن يؤثر بشكلٍ كبيرٍ على الجهود الرامية لإدارة مستجمعات المياه العابرة للحدود، التي تعاني بالفعل من ضعف قدرتها على تنمية الموارد المائية، مما يشكّل تهديداً إضافيّاً إلى جانب التحديات المناخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحالية.

وقد تمثّل تلك التهديدات صعوبةً بالغة، حيث إنّ تأثير تلك الهجمات على البنية التحتية للمياه في دول المنابع قد يؤدي إلى تدمير أمم بالكامل تعيش على مجرى النهر، حيث إنّ تدمير جسم السدّ أو أنظمة التحكم الإلكتروني في السدّ قد يؤدي لأي فيضاناتٍ عارمة تدمّر الأراضي الزراعية والمحاصيل، وهو من شأنه أن يؤثّر على الأمن الغذائي لكلّ دول النهر، فضلاً عن موت وهلاك ملايين الأشخاص.

أ- الآثار السياسية للإرهاب المائي:

تسعى أغلب الجماعات الإرهابية إلى القيام بعملياتها الإهابية وتوجيهها إلى المنشآت المائية الحيوية، مثل خطوط إمداد المياه أو السدود والقناطر، أو عبر القيام بتلويث الموارد المائية للدولة بشكلٍ يعكس فقدان الحكومة للسيطرة على مقاليد الحكم في البلاد، وهو ما يؤدي إلى زعزعة استقرار تلك الأنظمة، وفي حال كون النظام يحتكم إلى الممارسات الديمقراطية في الحكم؛ فإنه من الصعب الحصول على فرصٍ أخرى للنجاح في أقرب انتخابات تُجرى في البلاد، وقد تستخدم تلك الحكومات أساليب قسرية وقمعية بشكلٍ مبالغٍ فيه خلال جهودها لمكافحة الإرهاب، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الثقة بين الأفراد والحكومة من ناحية الممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان[٤].

---

(١) أحمد مصطفى علي، أزمة المياه المصرية، حدة الصراع وآليات المواجهة، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٤)، ص.ص (٣٥-٣٦).

(٢) أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض جودة المياه وتلوثها هو عمليات الصرف، التي تتم في أحواض الأنهار، لمياه الصرف الصناعية والمنزلية والمبيدات الزراعية، وقد أدى هذا الأمر إلى حدوث حرب أهلية في طاجكستان، حيث أدى الإجهاد البيئي إلى حرب أهلية خلال الفترة من عام ١٩٩٢م إلى عام ١٩٩٧م نتيجة تهديد الأمن البشري الناتج عن تدهور المياه، كذلك أدى هذا الأمر إلى تلوث المياه في الهند في حوض نهرPalar نتيجة صناعة دباغة الجلود وتصريفها في مياه النهر، مما جعل مياهه غير صالحة للري والاستهلاك، وأدى إلى حدوث أزمة حادة واحتجاجات من قبل المجتمع المحلي والمنظمات الناشطة في مجال البيئة، وإلى وصول الأمر إلى القضاء بين المزارعين والقائمين على صناعة الدباغة.... للمزيد في ذلك انظر:
Annika Kramer,Water And Conflict Policy Briefing - For USAID(Washington DC: Adelphi Research Center For International Forestry Research, 2004), P.5.

(٣) Idem.

(٤) Laron K. Willams, And M Ichael T. Kochand , The Political Consequences Of Terrorism: Terror Events, Casualties, And Government Duration, In International Studies Perspectives,

كمـــا يمكـــن للأعمـــال الإرهابية أن تكـــون في نطاق إحـــدى الجماعات الإثنية داخل الدولـــة، فتقوم العديد من أحزاب المعارضة باستغلالها بشكلٍ كبير، يؤدي إلى إسقاط الحكومة أو نظام الحكم القائم بشكلٍ كامل، فضلاً عما يمكن أن يترتب على ذلك من شـــعور تلك الجماعات بالاضطهاد، وبالتالي تتوالى الاحتجاجات بها، مما يؤثر بشكلٍ كبيرٍ على استقرار الدولة بالكامل.

ب- الآثار الاقتصادية للإرهاب المائي:

يمكن للإرهاب المائي أن يؤثر ســـلباً بشكلٍ كبير على النمـــو الاقتصادي، وذلك من خلال العديد من الوجوه، فمن ناحيـــة قد تؤدي الهجمات الإرهابية على البنية التحتية إلى تقييد الاســـتثمارات، وتحوّل الاســـتثمار الأجنبي المباشر إلـــى أماكن أخرى أكثر أماناً، كمـــا أنّ زيادة الإنفاق من قِبَل الدولة على تأمين المنشـــأة الحيوية، مثل السدود والقناطر وغيرهـــا، يؤدي إلى تحويل جزءٍ كبيرٍ من الإنفاق المخصص للاســـتثمار إلى الإنفاق العســـكري والأمني، مما يؤثر على النمو الاقتصادي، كما أن الهجمات الإرهابية على الســـدود من شـــأنها التأثير على توليد الكهربـــاء، وخاصةً في أغلب الدول الإفريقية التي تعتمد على الطاقة الكهرومائية بشكلٍ رئيســـي، وهو ما يؤدي إلى عواقـــب اقتصادية وخيمة، من توقف حركة الإنتاج في المنشـــآت الصناعية، وكذلك زيادة الإنفاق للبحث عن موارد كهربائية بديلة.

ومن ناحية أخرى؛ قد يؤدي ضعف سيطرة الدولة على تأمين إمدادت المياه، أو حدوث تلوث للمياه، وزيادة الأمراض المتعلقـــة بالمياه، إلى حدوث احتجاجـــات أو حروب أهلية تعوق عمليـــة التنمية الاقتصادية فـــي إفريقيا، وخاصةً أنّ أغلـــب الدول الإفريقية تحتاج إلى تحقيق معدلات عالية من النمو وبشـــكلٍ منتظم، من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعيـــةً لشـــعوبها، وقد تؤدي تلـــك الاحتجاجات أو الحروب الأهلية إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وهو ما يؤدي إلـــى دخول البلاد في حلقـــةٍ مفرغة من الحروب المستمرة نتيجةً لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية[1].

وختاماً:

تتعدد صور وأشكال الإرهاب المائي نظراً لتعدد الجهات التي يمكن أن تشكّل أعمالها تهديداً حقيقيّاً لحياة الشـــعوب، ســـواء كان القائم بتلـــك الأعمال جماعات أو تنظيمات إرهابية، أو دولاً تسعى لتخريب وإزاحـــة أنظمة قـــد تكون مختلفةً معهـــا في الفكر والرؤية، أو من خـــلال المنظمات الدولية المالية أو الشـــركات متعددة الجنسيات، والتي باتت تمثّل نوعاً جديداً من الاســـتعمار، فمـــا كادت الدول الإفريقية تتحرر من الاســـتعمار التقليدي القديم، والذي عمد إلى سرقة موارد القارة الإفريقية الطبيعية والبشرية، حتى ظهرت تلك الأشكال الجديدة من الإرهاب، سواء كانت نتيجةً مباشرة لممارساته، أو غير مباشرة؛ قام بصنعها من أجل الاســـتيلاء على ما تبقّى من القارة من موارد وخيرات.

وشـــهدت القـــارة الإفريقية تواجد كلّ أشـــكال وصور الإرهاب المائي، بشكلٍ يجعلها تعيش في دائرةٍ مفرغةٍ من النزاعات والحـــروب الأهلية أو الحروب علـــى المياه مع دول الجوار، فضلاً عن فشـــلها في تحقيق التنميـــة التي تحقّق الرفاهيـــة الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، وهو ما يجعلها تعيش في تبعيةٍ مستمرة للغرب، تُستباح فيها ثرواتهم وحياة شعوبهم من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية للدول الغربية، عبر ما تفرضه من شـــروطٍ للإقراض، أو ما تفرضه مؤسساتهم المالية التي يسيطرون عليها من أصناف العبودية الجديدة للشعوب الإفريقية.

وأخيراً؛ فقد ترك التقســـيم الاستعماري للدول الإفريقية أكبر عددٍ من الدول المتشاطئة على الأنهار الدولية، تسعى كلٌّ منها للحصول على أكبر كميةٍ من المياه من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهو ما يجعل التنافس على المـــوارد المائية عنواناً للمرحلة القادمة، تصل لمرحلة الحروب على المياه، وتهديد حياة الشعوب الإفريقية ومستقبلها ■

(١) Khusrav Gaibulloev And Todd Sandler, The Adverse Effect Of Transnational And Domestic Terrorism On Growth In Africa, In Journal Of Peace Research, (London, Sage Publication, Vol. 48, NO., 3, 2011), P.356 (Oxford, Oxford University Press, Vol 14, Issue 3, August 2013), P.P.343- 344.